السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي (١٩٢١- ١٩٢٨)

أ.د. عماد هادي الحجيمي
كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة
الباحث ماهر فليح تومان
المديرية العامة للتربية/ النجف

المقدمة:

هدفت الاساليب والتكتيكات الاساسية التي استخدمها رجال الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ في روسيا بمراحلها المختلفة الى تحقيق اهدافها الجزئية في خدمة الهدف الاستراتيجي العام, فالتكتيك العام يتعلق بأساليب النضال وأشكاله ومناهجه ووسائله المختلفة, اذ ان رجال الثورة حددوا المناهج والوسائل لتحقيق الاهداف والمهام المعينة في ظروف مادية محددة, لهذا فأن شكل الاجراء الاقتصادي وطبيعته وتوقيته تعد عنصراً اساسيا من اسباب نجاح الاجراء وهو الدافع الاول لاختيار الموضوع, فيما شكل التنظيم السياسي للثورة الاشتراكية الدافع الثاني لاختيار الموضوع, اذ ان وجود التنظيم السياسي القادر والفعال والذي استطاع بلورة الحوافز الثورية للجماهير احتياجاتها ساعد في ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات وبالتالي توافر عنصرين اساسيين لهذا التنظيم هما:

١- الاتجاه الرئيسي الواحد لهذه المجموعة, فالاتفاق في الاهداف رغم بعض الاختلاف في الاساليب كان عاملاً من عوامل النجاح في الثورة الاشتراكية ومن ثم خطواتها السياسية والاقتصادية.

٢- القاعدة التنظيمية التي يترابطون على أساسها, والواقع ان اهمية المبادئ والبرامج السياسية في التنظيم السياسي, والقواعد التنظيمية نفسها زادت من اهمية البرامج والمبادئ وفعالياتها, ولهذا فان التنظيم السياسي اقتضى جهداً كبيراً في اجراءات الحكومة السوفيتية الاقتصادية في مراحلها المختلفة كما ان قواعد التنظيم متعدد الانماط شمل:

أ- التنظيم السياسي الذي تم حول شخص واحد قائداً وزعيماً.

ب- التنظيم السياسي الذي نشأ حول الأيديولوجية الاشتراكية واهدافها البعيدة المدى, ومن المسلم به ان وحده المبادئ والاهداف والمصلحة مع الجماعات القيادية وتسلسل المسؤوليات وتبلور الرؤى, والذي شكل دافعاً ثانياً في اختيار الموضوع كما ان عملية التثقيف الاساسية التي عمل عليها رجال ثورة اكتوبر في تثقيف جماهير الشعب تثقيفاً سياسياً واقتصادياً ورفع مستواهم الفكري والعلمي باتجاه تحقيق الاهداف المرجوة وعمل الاجهزة الحكومية في تقديم المشكلات وعرضها ومناقشتها بطريقة عملية واستخدام الاسلوب العلمي والموضوعي ومن ثم الدعائي في تثقيف الشعب سياسياً, ومن ثم تحديد السياسات ومراقبة تنفيذها وذلك بمحاسبة الحاكمين محاسبة سياسية على تصرفاتهم وكان هذا دافعاً ثالثاً في اختيار الموضوع.

طرحت الدراسة جملة من الإشكاليات والتساؤلات والتي سعت الى الإجابة عنها في متن الدراسة وأهمها ما هو التفسير الاقتصادي للإجراءات الثورية التي قامت بها ثورة أكتوبر الاشتراكية في القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال وما هو الهدف من مواجهة موارد الثروة لخدمة الصالح العام, كما طرحت الدراسة تساؤلاً هاماً تمثل في الخطوات التي اعتمدتها الثورة الاشتراكية للسيطرة على الاقتصاد الروسي الزراعي والمتمثلة في اجراءات احصائية دقيقة قادت الى عملية التخطيط التي اعتمدتها الحكومة السوفيتية, وقادوا عملية الاحصاء الاقتصادي الحديث فضلاً عن عملية تحليل الدخل القومي واستخدامها التنسيقي من اجل وضع القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي وضعت من اجل التغلب على المشكلات الاقتصادية خلال تلك المدة, كما طرحت الدراسة تساؤلاً حول دور الاستثمار في الاجراءات الاشتراكية التي قامت بها في المرحلة الثانية من خطواتها الاقتصادية لمعالجة المشكلات الاقتصادية في روسيا وما هي حوافز الاستثمار في النظام الجديد, وما هو الاستثمار الذي تتولاه الدولة الذي اتبع في معالجة المشكلات الاقتصادية في روسيا, كما طرحت الدراسة تساؤلاً هاماً حول جدوى وعدالة اجراءات

التأميم في المراحل المختلفة التي اتخذتها الحكومة السوفيتية, والذي تمثل بنقل ممتلكات الافراد والشركات الخاصة الى ملكية (الامة) الدولة او الملكية العامة, وهل التأميم بلا تعويض يتناقض مع العدالة الاجتماعية, وطرحت الدراسة تساؤلاً عميقاً حول الاجراءات التي حولت روسيا من بلد زراعي متخلف الى دولة صناعية متطورة في غضون مدة قصيرة.

اعتمدت الدراسة على وثائق الارشيف السوفيتي المنشورة باللغة الروسية Советские архивные документы,опубликованные на русском языке) والتي تضمنت مجموعة المراسيم والاوامر التي أصدرتها الحكومة السوفيتية الخاصة بمعظم الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال مدة تطبيق سياسة رأسمالية الدولة, فضلاً عن إجراءاتها خلال تطبيق سياسة شيوعية الحرب, والتي أتسمت بمحاولة الدولة عن طريق مراسيمها استعادت السلطة في ظروف تدخل عسكري خارجي من جانب العديد من الدول الاوربية مما أدى الى قيام وضع اقتصادي جديد بالغ الخطورة تجلى في قلة المواد الغذائية الضرورية للشعب السوفيتي فضلاً عن إجراءات معالجة عدم انتظام التجارة الداخلية وانخفاض قيمة العملة وهبوط الانتاج الصناعي, وكذلك اعتمدت الدراسة على وثائق السياسة الخارجية السوفيتية المنشورة باللغة الإنكليزية (Soviet Foreign Policy Documents) والتي ضمنت إجراءات وقرارات الحكومة السوفيتية الخارجية لتعزيز أمنها الاقتصادي ومحاولتها تأمين علاقاتها الخارجية بما يؤمن الاقتصاد السوفيتي لاسيما ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية في المعاهدات التي عقدتها الحكومة السوفيتية كمعاهدة رابالو (Rapallo) وكذلك المعاهدات الاقتصادية مع الحكومة البريطانية والالمانية في مختلف سنوات الدراسة وهي مكونة من عدة مجلدات, تسرد مراسلات وبرقيات المسؤولين السوفييت وتصريحاتهم داخل روسيا وخارجها, اذ احتوت هذه المجلدات على وثائق عديدة اشارت الى مفاصل وتطور الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة السوفيتية وأثرها على الدول الاجنبية, والمحفوظة في مكتبة معهد الخدمة الخارجية بوزارة الخارجية العراقية.

شكلت المصادر الروسية جزءاً حيوياً في الدراسة لاسيما كتاب المؤلفين ليفاندوفسكي أندري أناتوليفيتش ويوري الكسندروفيتش (Левандовский Андрей Анатольевич и Юрий Александрович) المعنون (روسيا في القرن العشرين) (РОССИЯ В XX ВЕКЕ) والذي قدم دراسة وافية عن الجوانب الاقتصادية في المدة ما بين الحربين وقد ركز الباحث في الخطط الاقتصادية السوفيتية وأمتاز بمعلوماته الدقيقة كون الباحث أطلع على المصادر الرئيسية لاسيما أرشيف الحكومة السوفيتية.

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي (١٩٢١-١٩٢٥)

السياسة الإقتصادية الجديدة (النيب):

خرجت الحكومة السوفيتية من الحرب الاهلية ظافرة, حتى انها نجحت في تجميع البلاد الخاضعة لسلطتها في اتحاد فدرالي سمي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية, وبلغ عدد نفوسها ١٣٣ مليون نسمة مع العلم ان روسيا فقدت بولندا وجمهوريات بحر البلطيق[١](Baltic), وبساربيا[٢](Bsarbia)، ومن ثم نجحت الحكومة السوفيتية الجديدة في اجتياز محنة الحرب الاهلية, لكنها سرعان ما دخلت في ازمة جديدة تمثلت في المشكلة الاقتصادية[٣].

مثلت سنوات مطلع عقد الثلاثينات سنوات حاسمة في تاريخ الدولة السوفيتية, اذ تمكن الثوار الشيوعيون[٤](Communists), من القضاء على الثورة المضادة وانصارها, وطرد الاغلبية الساحقة من القوات الاجنبية المحتلة للأراضي الروسية, فأثرت هذه السنوات تأثيراً حاداً في الانتاج الصناعي تمثل في انخفاض حاد مجمل الانتاج الصناعي[٥], اذ انخفض بمعدل ٨٦٪ عن عام ما قبل الحرب العالمية الاولى فيما هبط الانتاج الزراعي بمعدل الضعف تقريباً, ومما لاشك فيه كون ذلك كان معقولاً ومتوقعاً لأسباب كثيرة في مقدمتها الانتكاسات التي عانت منها السياسة الروسية في عهد القيصر نيقولا الثاني

والهزائم العسكرية التي منيت بها القوات الروسية في الحرب العالمية الاولى وتأثيرها على الاقتصاد الروسي, اذ كانت مفاصل الدولة ضعيفة ومفككة عانى الاقتصاد فيها من الضعف الشديد[٦].

ألتزمت الحكومة السوفيتية سياسة إقتصادية جديدة عُرفت بالنيب التي إتُخذت في الأول من آذار عام ١٩٢١ في الإتحاد السوفيتي تحت إشراف لينين خلال المدة الإنتقالية من الرأسمالية الى الإشتراكية، بعد إنهاء مشاكل التدخل الدولي والقضاء على الحرب الأهلية التي تسببت في إنخفاض الناتج الصناعي السوفيتي بنسبة ٨٦٪ عام ١٩٢٠، مقارنة بعام ١٩١٣، وهبوط مستوى الإنتاج الزراعي بمقدار ٥٠٪[٧]، إذ أن هذه النتيجة كانت متوقعة بسبب السياسة القيصرية ومساويء الحرب العالمية الأولى من جهة، والثورات الداخلية والتدخل الخارجي من جهة أخرى، التي خلفت عواقبها خسائر إقتصادية كبيرة، بلغت قيمتها ٣٩ مليار روبل، ذهبي، في حين أوردت البيانات الأكثر دقة بأن الخسائر الإجمالية بما فيها ممتلكات السكان حوالي ٥٠ مليار روبل ذهبي، الأمر الذي دمر مفاصل مهمة من الإقتصاد السوفيتي في ميادين الصناعة والزراعة والسياسة المالية والنقدية، مما شجّع لينين والبلاشفة على تبنّي سياسة إقتصادية جديدة[٨].

وُضِعت الحكومة البلشفية الجديدة امام خياران لا ثالث لهما وهما:

١. التمسك بالمبادئ والافكار الماركسية التي اكدها وساندها تروتسكي ذا الافكار المتزمتة والمتمسكة بجزيئات الافكار والمبادئ الماركسية كافة من دون التنازل عن ذلك[٩].

٢. اللجوء الى جهتين لإنقاذ وانتشال الاقتصاد الروسي المنهار واعادة الحياة له وتمثل الاولى: في القطاع الخاص (Private Sector)، الجهة الثانية: تتمثل في القطاع العام (Foright Sector)[١٠].

مثلت هذه الافكار تناقضاً واضحاً مع التوجهات الماركسية وواجهت معارضة شديدة من قبل بعض الزعماء الاشتراكين وفي مقدمتهم ليون تروتسكي الذي عد ذلك تراجعاً عن الفكر الثوري الماركسي بل وخيانة له[١١].

بدأت السياسة التي إستبدلت مصادرة فائض المحصول أو الطعام بأجراءات آخرى بعد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي[١٢](Tenth Congress of the Communist Party)، ضمنت إستخدام ضريبة عينية أو نوعية يستطيع الفلاح أن يبيع ما يفيض عن حاجته في السوق بحرية، ويتم دفع الضريبة بمقدار ثابت[١٣].

إتسعت هذه السياسة بأنماط مختلفة بالجوانب الإجتماعية والإقتصادية، لأنها اقترنت بالدمج بين النمط الإشتراكي والنمط الرأسمالي المكون من رأسمالية الدولة ورأسمالية القطاع الخاص لإدراك البلاشفة صعوبة تطبيق الإشتراكية في بلد متخلف والقضاء على الرأسمالية، فقد ارتأت منح الرأسمالية مدة مضافة تحت سيطرة الحكومة السوفيتية لتحقيق تقدم إقتصادي[١٤]، إذ أن وضع خطة إقتصادية لتثبيت أسس الإشتراكية تقنياً ومادياً، كان يعتمد في المراحل الأولى على تأهيل التصنيع الثقيل، لكن صعوبة تحقيق هذه الرغبة بشكل سريع في ظروف صعبة عانت فيها الدولة من قلة الوقود وعدم وجود إحتياطي كافٍ من المواد الأولية، لذلك تقرر ربط عجلة التصنيع الثقيل ببناء ومنح الإستثمارات الفلاحية في الزراعة، لكي يساهم القطاع الزراعي في عملية إعادة الصناعة بما هو ضروري من المواد الأساسية الغذائية والخامات الطبيعية [١٥]، وفي الوقت ذاته، فإن صناعة الآلات الزراعية والأسمدة المطلوبة في إدامة المزارع تقدم للفلاحين من القطاع الصناعي، لأن قاعدة التحالف الإقتصادي بين الفلاحين والطبقة العاملة أسست لبناء مهام الإشتراكية [١٦]، إذ أن الإجراءات التي اتُّخذت بتشجيع نشاط العمل الحر والإنفتاح على الرأسمال الأجنبي، وعدم التصرف بفائض إنتاج الفلاحين عن طريق الإلتزام بنظام ضريبي جديد، وفي كانون الأول من عام ١٩٢١ قال لينين: "لقد شعر الفلاح بضمان أكبر لنفسه في ظل الضريبة العينية، وارتفع عنده الحافز الإقتصادي" [١٧].

أرتبطت أساسيات تنفيذ السياسة الإقتصادية الجديدة، بالتعاون في مسألة التجارة والإتجار لاختصار ما يُعرف بـ (رأسمالية الدولة – State capitalism)[١٨], إذ أن الرأسمالية القديمة للدولة عنت التسامح مع

الصناعيين الكبار, أما المفهوم الجديد للرأسمالية فيعني تحمل الفلاحين الزراعيين الصغار الذين يقدمون ترشيداً في جميع الضرورات القاسية، لأنه شكل الإنتقال للتقدم نحو الإشتراكية[١٩].

مثل عام ١٩٢١ مرحلة حرجة على النظام السوفيتي, اذ ادركت الحكومة السوفيتية انها لا تستطيع الحفاظ على التجربة الشيوعية بكاملها, فقد وصلت القيادة السوفيتية الى قناعة مفادها ان الاقتصاد السوفيتي لن يعود الى سابق عهد قبل الحرب العالمية الاولى ولن تبث فيه الحياة من جديد ما لم يتم التعامل بشكل مرن مع واقع هذا الاقتصاد وبغض النظر عن التطبيقات الماركسية المتنامية والتي نصت على تملك الدولة لوسائل الانتاج وعدم فسح المجال للقطاعين الاجنبي والخاص لما يشكلان من خطر على الاقتصاد السوفيتي[٢٠], أذ صرح لينين في ٥ أذار ١٩٢١ في مؤتمر الحزب الشيوعي بقوله تبرهن التجربة على ان الانتقال المباشر الى الاشتراكية الصرفة يتجاوز قوانا ... ان قوى الانتاج الرئيسية في حالة عوز وخراب ونفاذ, ولذا يجب الحاق كل شيء مؤقتاً بهذه الضرورة الاساسية: وهي "ان تزداد كمية منتجاتنا مهما كلف الأمر"، وعلى هذا فأن لينين اعلن عن انطواء استراتيجي يجب العودة فيه الى توطيد (حافز المصالح الفردية)، لاجتناب انتكاسة اقتصادية كبيرة, ومن ثم اجراء تسوية مع الأصول الى الرأسمالية, بمعنى اتباع سياسة اقتصادية جديدة (النيب) ومما لاشك فيه ان السياسة الاقتصادية الجديدة انتهجت[٢١]:

أ- عودة حرية المبادلات

ب-استخدام رأسمال الافراد (لحقبة مؤقتة) مكاناً في الاقتصاد القومي

ج- المحافظة على التنظيم الاشتراكي للإنتاج حيث امكنها ذلك، ويمكن القول إن السياسة الاقتصادية الجديدة قبلت بوجودٍ قطاع "اشتراكي", وقطاع "فردي" معاً[٢٢].

أصدرت الدولة مرسوم ٢١ اذار عام ١٩٢١ الذي اختص بتشكيل هيأة تخطيطية عملت على وضع خطط تنظيمية إقتصادية قصيرة المدى، ومراقبة تنفيذها كخطة عامة للسنوات (١٩٢١-١٩٢٢) وعام (١٩٢٢-١٩٢٣) اللتين أسهمتا في بناء تطوير الصناعة والزراعة وتشجيع التعاونيات الزراعية التي

وصل عددها في عام ١٩٢٥ إلى حوالي ٥٥ ألف تعاونية زراعية بعد أن كانت ٢٢ ألف في عام ١٩٢٢[٢٣].

منح القطاع "الخاص والاجنبي" ضمانات لكي يعمل بجد في محاولة لرفد الحيوية للدولة السوفيتية من خلال الموائمة بين القطاعين الخاص والعام, رغم الخشية الكبيرة من ان تؤدي هذه السياسة الى ظهور طبقات وشرائح اجتماعية مترفة في البلاد, في حين حرصت الدولة السوفيتية على ان تكون الدولة الجديدة خالية من أي صراع طبقي أو طبقات تتحكم بالاقتصاد السوفيتي, ورغم ذلك برز عدد غير قليل من التجار والمقاولين والوكلاء والسماسرة, اضافة الى ظهور طبقة من المجتمع الريفي عرفت باسم "برجوازية الريف" أو طبقة الكولاك أو الفلاحين الاثرياء، فضلاً عن الإسهامات الصناعية التي دعت الدولة بالتوجه عام ١٩٢١ نحو إنشاء محطات كهربائية في عموم البلاد للأغراض الزراعية، والتي وصل عددها إلى ٩٥٩ محطة كهربائية[٢٤], وبدأ العمل بخطة غويلر[٢٥](Keller plan).

قدمت حكومة لينين عند انطلاق السياسة الجديدة تنازلات للأجانب الرأسماليين، كان السعي من ورائها لجذب الغرب وتسهيل إنتعاش الإقتصاد الروسي عن طريق التجارة في أعقاب ظروف سيئة في روسيا لخلق سياسة ترفض الصراع المسلح، وتقبل التعايش السلمي[٢٦], إذ أن النتائج الإيجابية للسياسة الإقتصادية تمكنت من زيادة الإنتاج الزراعي واتساع مساحة الأرض المزروعة، وتحسّن محصول الفلاحين بنسبة ٤٠٪ في عام ١٩٢٢، مقارنة بالعام السابق، ونمو التجارة في المدن، فضلاً عن عودة الصناعات الحرفية واليدوية وتنشيط الصناعات الخفيفة[٢٧].

سهل انهاء الحصار امكانية اعادة بناء ما خربته الحرب الاهلية وحرب التدخل وانتعاش التجارة الخارجية، فباشرت الدولة بتصدير المواد الاولية بالمقابل استوردت ما كانت تحتاج اليه من الات ومعدات تقنية ومتطورة من الدول الاوربية المتطورة صناعيا[٢٨], أذ أن استخدام رأس المال الخاص الواقع تحت سيطرة الدولة، والذي عمل على إنعاش الحياة الإقتصادية وحركة السوق، وساعد الدولة في الأشهر الأولى من

حياة النيب في تطوير الأشكال المختلفة من التعاون التجاري والإئتمان، وكذلك العرض والإستهلاك، وبحلول عام ١٩٢٨ أصبحت أعداد الداخلون في العمل الإنتاجي التعاوني حوالي ٢٨ مليون شخص، أو ثلاثة عشر مرة أكثر مما كان عليه العمل التعاوني عام ١٩١٣ قبل الثورة [٢٩].

اتخذ الحزب الشيوعي في مؤتمره العاشر الذي عقد في شهر اذار ١٩٢١ قراراً بالتخلي عن سياسة شيوعية الحرب والانتقال الى انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة[٣٠], اذ ان المبرر لانتهاج هذه السياسة هو كينونة الاقتصاد المتعدد الانماط وانشاء الانتاج السلعي الصغير في المرحلة الانتقالية وعلى الاخص الاستثمارات الزراعية الصغيرة, فكان من المتعذر على الطبقة العاملة بناء الاشتراكية لوحدها وبدون التحالف مع الفلاحين, فالسياسة الاقتصادية الجديدة ورمت الى وضع قاعدة تحالف اقتصادي وسياسي من الطبقة العاملة والفلاحين لا نجاز مهام البناء الاشتراكي[٣١] عن طريق:

أ- دمج الصناعات الكبيرة مع الاقتصاد الفلاحي على اساس استخدام العلاقات السلعية النقدية والسوق والغاء الضريبة العينية واحلال النقدية محلها[٣٢].

ب-استخدام الاجراءات الاقتصادية الاخرى كالعمل على تشجيع العلاقات الرأسمالية في الحياة الاقتصادية، لكن تحت ضوابط محددة وبصورة مؤقتة للإفادة من هذه العلاقات في انعاش النشاط الانتاجي لصالح القطاع الاشتراكي[٣٣].

استغرق إعادة اصلاح الهيكل الصناعي وقتاً طويلاً، وكان المستوى الإنتاجي الصناعي في عام ١٩٢٣ أقل بكثير من عام ١٩١٣ وأسوأ مما كانت عليه الزراعة, فقد تأخرت الصناعة بسبب رأسمالها الرئيسي المنخفض، وعدم توفير عمالة جيدة وإدارة صناعية كفوءة، ونقص في قطع الغيار وقلة الوقود، فضلاً عن فوضى النقل ورداءة الوسائل المستخدمة [٣٤].

انخفضت أعداد العمال بشكل كبير خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٢) إلى مستوى النصف، خصوصاً في الصناعة، إلا أن التغييرات الإقتصادية التي أجرتها سياسة النيب لم تكن بخطوات ميسورة للعمال، بل

كانت أصعب بسبب إلغاء بعض الحصص المجانية والخدمات واضطرار العمال لشراء بعض الإحتياجات التي كانت تخصص مجاناً، وانخفاض مستوى مرتبات العمال بشكل كبير عن مدة ما قبل الثورة[٣٥]، إذ أن العمال كانوا يحصلون على أجورهم في الربع الأول من عام ١٩٢١ على شكل أموال نقدية بنسبة ٦,٨٪ من الأجور، وأما المتبقي فيعطى للعامل على شكل سلع وخدمات, وفي النصف الثاني من عام ١٩٢٢ حصل العمال على أكثر من نصف أجورهم على شكل أموال نقدية، والمتبقي منها ظل على شكل خدمات وبضائع, وقد حصل العمال على ٨٠٪ من أجورهم على شكل أموال نقدية خلال الربع الأول من عام ١٩٢٣ و ٢٠٪ قدمت على شكل سلع وخدمات[٣٦].

أكدت توجيهات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٢٢ للنشاط الإقتصادي في برقياتها المرسلة لتركستان بأن المسائل الإقتصادية من أولويات السلطة لغرض تنظيم التجارة وزيادة الأراضي الزراعية، وإدامة شبكات الري وتحسين تربية الحيوانات من المواشي، والحفاظ على تثبيت مركزية الدولة في مجال التجارة الخاصة [٣٧]، أما نقطة إنطلاق السياسة الإقتصادية، فقد بدأت بتحقيق القيود المفروضة على الفلاحين، فقد تراجعت نسبة الذين لا يملكون أراضٍ من الفلاحين بشكل كبير إثر تزايد الإستثمارات الفلاحية من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٧بمقدار ٨ ملايين روبل، وعاد مجتمع الفلاحين يتصف بالمساواة أكثر منه في أي وقت مضى، وخصوصاً في ذروة سياسة النيب للفترة (١٩٢٤-١٩٢٥) التي مرت بأفضل فترة عرفتها الطبقة الفلاحية في الإتحاد السوفيتي، إلا أن ذلك لم يكن يخلو من ظهور تمايز إجتماعي مع بروز فئة جديدة من الفلاحين الأثرياء في الريف، وقد قابلت هذه في المدن ظهور طبقة جديدة عُرفت برجال النيب[٣٨](NEP Mens) نسبة لتسمية السياسة الإقتصادية الجديدة بالنيب، فقد تميزوا بعملهم المربح لمشاركتهم في الإستثمار الخاص في التجارة والصناعة، كون السياسة الإقتصادية باعدت في تحول ٧٥٪ من تجارة المفرد للقطاع الخاص، وقد كان غالبيتهم من اليهود، ولديهم رؤوس أموال كبيرة[٣٩]، إذ أن الحكومة أدخلت إجراءات معينة لتغيير طبقة رجال النيب في المدة (١٩٢٤-

١٩٢٥), وفي عام ١٩٢٧ كانت هنالك إجراءات مماثلة لتحديد نشاط طبقة الكولاك في مرحلة الإنتقال لبناء الإشتراكية، فقد تمثلت بمصادرة أموال هذه الطبقات، وأخذ أعداداً كبيرة منهم لمعسكرات العمل الإجباري، وقد تضرر اليهود من هذه الأوامر لوجود ١,١٢٠,٠٠٠ يهودياً أُجبروا على ترك أو إغلاق تجارتهم الصغيرة [٤٠]، وفي أواخر عام ١٩٢٩ إتخذت الحكومة إجراءات تصفية قاسية للكولاك [٤١].

أتت ثمار السياسة الإقتصادية الجديدة نتائج إيجابية بعد الإرتباكات المرتبطة بالسياسة النقدية وإعادة السوق وحصول الإختلالات في التوازنات الأساسية، إلا أنه في نهاية الأمر تم اجتياز المشكلات الإقتصادية بدرجة كافية من السرعة، فقد تم جني حوالي ٢,٢ مليار بود من الحبوب في عام ١٩٢٢، أي ما يقارب ٥٠٪ زيادة عن نسبة العام السابق [٤٢]، وبحصول تحسن في نوعية الزراعة اذ تم خفض المساحات المزروعة لبعض المحاصيل، إلا أن إنتاجها غطى حاجة الدولة، كزراعة القطن التي انخفضت من ٦٨٨,٠٠٠ هكتار في عام ١٩١٣ إلى حوالي ٧٠,٠٠٠ هكتار في عام ١٩٢٢ [٤٣].

اولت السلطة السوفيتية اهتماماً استثنائياً بالتصنيع الثقيل باعتباره القاعدة المادية التقنية للمجتمع الجديد إلا ان تحقيق هذا الهدف تطلب وضع خطة واسعة لكهربة البلاد, ومنذ تلك المدة بدأ الاهتمام يتزايد بكهربة كل فروع الاقتصاد الوطني وعموم البلاد واحتلت هذه المسألة موقعاً بارزاً في الاجراءات الاقتصادية الشاملة وجرى تنفيذها من اجل تصفية مظاهر التخلف واعادة بناء ما خربته الحرب الاهلية[٤٤], اذ انخفض الانتاج الصناعي في عام ١٩٢٠ بالمقارنة مع المدة التي سبقت قيام الحرب الى ٧ مرات وانخفض استخراج الفحم ٣ مرات واستخراج النفط ٢,٥ مرة وانخفض انتاج القماش القطني ٢٠ مرة[٤٥].

تطورت القطاعات الصناعية بعد تنفيذ الخطة الجديدة حيث ازداد صهر الحديد في نهاية العام الاول من تنفيذ الخطة ٦ مرات, كما ازداد انتاج الفحم بنسبة تزيد على ٢٠٠٪ وتم اصلاح العديد من خطوط السكك الحديدية والتي تضررت في سنوات الحرب[٤٦].

بلغ حجم الإنتاج الصناعي في عام ١٩٢٢ حوالي خمس مستوى إنتاج عام ١٩١٣، إلا أنه كان مرتفعاً بنسبة ٤٢٪ مقارنة بالعام ١٩٢١، فقد كانت هنالك ستة معامل للأنسجة القطنية في النصف الأول من عام ١٩٢١، في حين ارتفعت إلى ٤٤ معملاً في شهر كانون الأول من العام ذاته، أذ وصل إجمالي إنتاج الأنسجة القطنية عام ١٩٢٢ إلى ٢٤٤٪، وأما الأنسجة الكتانية، فكان يقدر بـ٢٧٣٪ مقارنة بالعام السابق الذي عادل ثلث إنتاج عام ١٩٢٢[٤٧].

أما ما يتعلق بإصلاح وسائل النقل، فقد تشكلت حملات تطوعية من الطبقة العاملة لتحقيق إنجازات هامة في مراحل النمو الإقتصادي، والتي بدأت حملاتها من دون مقابل في مختلف أنحاء البلاد، أذ قامت جماعات من طبقة العمال الشيوعية لإصلاح السكك الحديدية والقاطرات والمشاركة في تأهيل مناجم الفحم والمصانع والمعامل بأعداد هائلة أدت إلى نمو إنتاجية العمل التي وصلت في عام ١٩٢٢ إلى حوالي ٥١,٥٪ من مستوى عام ١٩١٣، في حين كانت هذه النسبة عام ١٩٢١ حوالي ٢٩,١٪، لاسيما وإن بعض المصانع المنفردة قد وصلت أعداد العاملين فيها إلى مستوى ما قبل الحرب بشكل تقريبي[٤٨]، بالرغم من أن نسبة العمال الصناعين بين السكان كان أكثر بقليل من ١٪ خلال السنة الأولى من عمر السياسة الإقتصادية الجديدة[٤٩].

أظهرت الخطة الصناعية في النصف الأول من سنوات النيب صورة غير منتظمة في التبادل التجاري بين القرية والمدينة، لأنها لم تكن تزود الفلاحين بالمنتجات الرديئة فحسب، بل تنوعت سلعها غير الضرورية للفلاح، لاسيما وإن بعض المنشآت الصناعية لم تكن قادرة على الإستمرار إلا من خلال الإعتماد على صرف رأسمالها الخاص[٥٠]، إذ أن المستثمرين في بناء المؤسسات الصناعية لم يحصلوا على ضمان حقيقي، ولم يرغبوا في المخاطرة بأموالهم, لأنهم كانوا غير متأكدين من سياسة الحكومة، فضلاً عن أن الصحافة روجت بصورة علنية أنه في حال أنتج الرأسمال الأساس اللازم للعمل، فإن الحكومة ستضع وسائل السيطرة على هذه الأموال لصالح الدولة[٥١].

قدمت الحكومة دعوة للمتخصصين القدماء عام ١٩٢٤ من أجل زيادة كفاءة العمل الحكومي وزيادة خبرتها من أجل زيادة إنتاجية التخطيط الصحيح[٥٢], أذ ساهمت خطة النيب في النصف الأول من عمرها في زيادة مساحة الأرض المزروعة بمقدار ١٢ مليون هكتار عام ١٩٢٣، قياساً بعام ١٩٢٢، إلا أن ذلك لم يكن في مصلحة المنتجات الزراعية بالقدر المطلوب إثر إنخفاض أسعارها وارتفاع أسعار البضائع الصناعية، نتيجة حصول التباين في الاسعار والتي عرفت بـ(أزمة المقص)[٥٣]، أذ أدت الى حصول (أزمة التصريف) في السلع الصناعية المخصصة للقطاع الزراعي بسبب ضعف المردود المالي للمنتجات الزراعية والذي سبب ضعف القدرة الشرائية للألات الزراعية وتصريف ٢٥٪ فقط من إجمالي المكائن الزراعية التي وصل إنتاج مصانعها الى مراحل بلغت خمس مستوى أنتاج عام ١٩١٣[٥٤]، إذ لم يكن أنتاج المكائن الزراعية قد حقق ما هو مثمر لصالح النمو الإقتصادي[٥٥].

ساهمت عوامل عديدة قوضت من عمل سياسة النيب, تعود لأسباب تتعلق بأجراءات النظام الإقتصادي والتنسيق بين فروع الإقتصاد الوطني في مجال الزراعة، والتي أنتجت حوالي ٥٠٪ من الكمية المقرر الحصول عليها من الحبوب عن طريق الضريبة الجديدة, التي عملت في ظل نظام معقد ضمن عدداً من الجداول المختلفة، أذ أثرت بشكل سلبي في عدم جمع الضرائب الزراعية بصورة تامه، وأخفاء الناتج الحقيقي الذي فرضت علية الضريبة[٥٦].

أدى تحسن الإنتاج الزراعي والصناعي في النصف الأول من زمن سياسة النيب، الى كثرة موارد التجارة الداخلية وإرتفاع رأس المال الذي شحّ في عهد سياسة (شيوعية الحرب)، لذلك أصبح متسع من التفكير في العمل الإنشائي على نطاق واسع في الدولة، وتمتعت البلاد بحرية إقتصادية لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، أظهرت شبه ما يُعرف بالنظام الرأسمالي القديم[٥٧].

المبحث الثاني: الاجراءات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي (١٩٢٥– ١٩٢٨):

اتخذت الدولة السوفيتية إجراءات صارمة منذ عام ١٩٢٥، خوفاً من عودة الرأسمالية بشكل واضح، فقد أدّت إجراءات الحكومة إلى التقيد في وجود الشركات الخاصة وحرية العمل للمبادرات الفردية الخاصة[٥٨], وأما بخصوص مستوى التجارة الخارجية، فقد تحسنت منذ بداية النيب، وانتعشت حركة النقل في السكك الحديدية بشكل غير مسبوق، حتى تجاوزت حركة النقل والمرور في عام ١٩٢٦ مستوى الحركة في عام ١٩١٣[٥٩]، أذ تمكنت السياسة الاقتصادية من إنقاذ البلاد من الخراب والتدمير في الحياة الإقتصادية, على الرغم من الهيكل الإقتصادي المتدهور الموجود في الاتحاد السوفيتي[٦٠], ويمكن أجمال الاجراءات الاقتصادية الاساسية خلال تلك المدة بالاتي:

١. إلغاء ضريبة الطعام:

اهتمت سياسة النيب بالجانب الزراعي، عندما قرر المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي في ١٧ اذار ١٩٢١ التوقف عن مصادرة الحبوب واستبدالها بضريبة تدفع عيناً وتتناسب مع المحصول, وترك بين يدي الفلاح المنتج نسبة مئوية من منتجاته, لا تخضع للمصادرة ولا لتحديد الاسعار[٦١]، اذ أوجدت السياسة الإقتصادية الجديدة في الإقتصاد السوفيتي حداً لأنهاء قوانين سابقة في الضريبة العينية وذلك عن طريق مجموعة من الاجراءات اهمها التي أظهرت إستياءاً جماهيرياً كبيراً، أما عن طريق المعارضة المسلحة، أو المقاومة السلمية الأكثر إعاقة، ليتم استبدالها بحصة محددة من الضريبة، تُقدّر عيناً، وتُجبى من الحبوب في باديء الأمر، وتغيرت فيما بعد لتصبح ضريبة نقدية منذ عام ١٩٢٢، ومُنح الفلاحون الحق في التصرف فيما يشاؤون بفائض الإنتاج وبيعه في السوق الحرة المفتوحة[٦٢], إذ جاء إعتماد هذه السياسة الاقتصادية التي تناولت إستبدال التوسع بالضريبة مع مراعاة مصالح الفلاحين واستعادة النشاط الإقتصادي وزيادة الإنتاج وإيجاد تحفيز لضريبة القيمة الغذائية، وإبقاء فائض الإنتاج بحوزة الفلاح بعد خصم ضرائب من جميع المنتجات، والتي أدت إلى منح فرصة جديدة للفلاحين في زيادة الإنتاج، وحل الجيوش العمالية المكونة لمجموعات شيوعية الحرب، أذ ابتعدت هذه السياسة عن الممارسات التي جرت

خلال مدة الحرب الأهلية بطرق مختلفة، منها إستخدام ضريبة ثابتة بدل طلبات الحبوب من الفلاحين[٦٣].

وضح مرسوم اللجنة التنفيذية لعموم الاتحاد السوفيتي في أيار عام ١٩٢١ كيفية إستبدال المواد الخام والمواد الغذائية بضريبة عينية، وقد دخلت قوانين مماثلة أخرى لتحدد حجم الضريبة العينية وما يتعلق بكل مزرعة للفلاحين[٦٤]، إذ أن وضع ضريبة المواد الغذائية التي تؤخذ من صافي الإنتاج، أخذت بعين الإعتبار الحالة المعيشية لكل عائلة وعدد أفرادها وحجم المحصول[٦٥].

حددت الحكومة السوفيتية نسبة ضريبة الحبوب لعام (١٩٢١-١٩٢٢) بمقدار ٥٧٪ من ضريبة عام ١٩٢٠[٦٦]، إذ أن قيمة الضريبة المضافة كانت ٢٠٪ من صافي المحصول، ثم خفضت إلى نسبة ١٠٪ من المحصول, وأما في العام (١٩٢٣-١٩٢٤) تم وضع ضريبة موحّدة للمحاصيل الزراعية لتحل محل الضرائب العينية، والتي تم وضعها بعد الإصلاح النقدي، حيث اتخذت شكلاً مالياً حصرياً[٦٧].

ألغت الدولة عملية إحتكار الخبز الحكومي والسماح بعملية التجارة الحرة في جميع المنتجات الزراعية الأخرى، وبيع المنتجات المتبقية بقيمة أعلى من المحاصيل المعروضة عليها نسب من الضرائب في السوق الحرة أو إلى الدولة، بقيمة أعلى، وقد أدى هذا العامل إلى تطوير الإنتاج وتحفيز الفلاحين على التوسع في الزراعة، وكذلك السماح بتوظيف العمال وتأجير الأراضي[٦٨], إذ أصدر لينين مرسوماً في آب عام ١٩٢١ تضمن السماح للأشخاص البالغين ممارسة التجارة الخاصة وتنظيم الأعمال التجارية بطريقة قانونية[٦٩].

فرضت الإجراءات الإقتصادية ضريبة عينية على الناتج الزراعي للفلاحين، بدل مصادرة المنتجات الزراعية بطريقة تعسفية وسمح للفلاحين بالتصرف بمنتجاتهم الزراعية وفق ما يرغبون به من بيع بحرية في السوق[٧٠]، إذ أن الإجراءات المتخذة في السياسات الجديدة تضمنت وضع ضريبة غذائية بعد الحصص المحددة للحبوب، والإعتراف بمبدأ الأجر الذي يعوض عن العمل والخدمات المقدمة للدولة من

أجل عودة الأسعار والضرائب النقدية[٧١]، كما أن مرسوم استبدال الضريبة العينية فتح الطريق لإحداث تغيير شامل في النظام الإقتصادي بعد استعادة حق بيع الحبوب للفلاح[٧٢].

بقيت الضريبة العينية التي حلّت محل الإجراءات التعسفية ثقيلة في مقدارها المحدد لعام (١٩٢١-١٩٢٢)، أي أدنى بمرتين من المصادرات المنصوص عليها في العام السابق (١٩٢٠-١٩٢١)، ولكنه أكثر بقليل من الصادرات الفعلية للعام ١٩٢١، وإن مسألة التصرف بالفائض لم تكن مستخدمة منذ بدايات خطة العمل الاقتصادية لان البيع كان لزاماً للدولة بأسعار منخفضة لمعالجة التضخم، وإيجاد نوع من التبادل المحلي للمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية أشبه بالمقايضة[٧٣]، أذ دخلت مرحلة التنفيذ الفعلية للتصرف بالمنتجات عن طريق البيع نقداً في السوق الحرة منذ عام ١٩٢٢, وأصبحت الضريبة التي تم إدخالها لنظام الزراعة وفرضها على الفلاحين ثابتة المقدار[٧٤].

عملت الدولة على تنشيط الحركة التجارية من أجل خلق سوق تجاري حر سمح للفلاح بالتصرف في الفائض من الإنتاج، وإعادة الصناعة الأهلية بعد أن عجزت الصناعة المؤممة من تلبية حاجات الفلاحين، لذلك أخذت عملية التبادل تعتمد النقود[٧٥]، إذ أن إعادة الأجور النقدية، بعد أن كانت الضرائب والقروض تسود بعد تحديدها الحبوب أو الذهب على أساس أن المعادل المالي للنقود محسوباً على قيمة الروبل الورقي، إلا أن عملية تثبيت النقود تمت بعد كانون الثاني ١٩٢٢، وبذل السلع الإستهلاكية في السوق ما عدا خدمات الماء والكهرباء والبريد والسكن، فكانت مجانية، واستكملت إستبدال الضريبة النقدية بدل الرسوم العينية على الفلاحين في عام ١٩٢٤ لإعادة النقد بصورة جدية[٧٦]، إذ أن أجور العمال بدأت تتغير منذ مرسوم نيسان ١٩٢١ المتضمن مسألة المكافآت الطبيعية وزيادة المزايا العينية بشكل تدريجي للعمالة المنتجة، وفي صيف عام ١٩٢١ بدأت العلاقة تتوثق بين جودة العمل ونسبة الأجور ليعود مرة أخرى إستخدام أنظمة الأجور بالقطعة على نطاق واسع وأعتماد نظام الدولة في التحول إلى الأمور النقدية وخفض الجزء العيني من مستحقات العاملين بعد أن كان الجزء النقدي لمتوسط الأجر الشهري

للعامل في المصنع عام ١٩٢٠ يقدر بحوالي ٧,٤٪، والعيني حوالي ٩٢,٦٪، ثم تغير الجزء النقدي لمتوسط الأجر وبدأ بالإرتفاع حتى وصل في نهاية عام ١٩٢٠ إلى ١٩,٣٪، وفي عام ١٩٢٢ وصل الأجر النقدي إلى حوالي ٣٢٪ في النصف الأول من العام، وأما النصف الثاني من نفس العام، فقد بلغ متوسط الأجر النقدي حوالي ٦١,٨٪، وفي بداية عام ١٩٢٣ وصل الأجر النقدي إلى نسبة ٨٠٪ من الأجر الكلي للعامل(٧٧).

ويبدو ان الغاء ضريبة الطعام واعتماد النقد بدل الضرائب العينية قد زاد من الثقة في المعاملة الاقتصادية بالنسبة للفلاحين والعمال والتجار والتي بدأت تتحول من الاساليب البدائية المعتمدة على الضريبة العينية الى الاسلوب الحديث بالمعاملة بالأساليب النقدية لما وفرته من سهولة الحصول على الضرائب وجنيها بطريقة اكثر يسر دون الحاجة الى الوسطاء الذين كانوا عاملاً مؤثراً في عملية جني الضرائب خلال تلك المدة.

٢. حرية التجارة:

أدخلت الحكومة السوفيتية نظام حرية التجارة الداخلية بعد أن سمحت للفلاح بالتصرف بفائض الإنتاج، إذ أصدرت في ٢٩ تموز ١٩٢١ مرسوماً يجيز التعامل الحر أو العمل التجاري في قطاع التجارة الداخلية، بالرغم من أن التجارة الخارجية كانت محتكرة للدولة، فقد تم وضع إجراءات في الصناعة مماثلة لما تم اتخاذه في الزراعة، وإيجاد نظام جديد يستبدل النظام الإشتراكي الإنتاجي برأسمالية الدولة(٧٨)، إذ فسحت الإدارة الصناعية المركزية المجال لظهور نظام التقنين الذي تحتفظ من خلاله الدولة بالسيطرة على الإنتاج بشكل واسع، لكنها تسمح للوحدات الإنتاجية الصغيرة بالعودة إلى الأفراد بصورة جزئية في مساحة محدودة من العمل(٧٩)، إذ أن السماح باستثمار رأس المال الأجنبي عن طريق إدخال نظام الإمتيازات مع إيقاف خطة التوريد للمواد الخام من دون مقابل من المصانع، وجعل كل معمل أو مصنع عائد للقطاع

الخاص أو الدولة يجب عليها دفع مقابل ما تستخدمه من مستلزمات صناعية، وبالتالي أرجعت هذه الإجراءات إدخال العملة في طريقة التعامل مع المؤسسات الصناعية[٨٠].

هيأت سنوات النيب الأولى لإحياء التجارة الخاصة في المدن الكبرى، مما ساعد على إيجاد نمو تجاري بنشاط ملحوظ في أوساط المجتمع،[٨١] إذ أن السياسة الإقتصادية للمدة من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ تضمنت إدخال التجارة الخاصة، وإعطاء هذا النشاط حرية تامة بالعمل وفسح المجال لعمل جمعيات المستهلكين والمنتجين التعاونيين، وإزالة المخاوف الصناعية مع بدء النظام المصرفي والمالي بالعمل وتشجيع المبادرات الخاصة، حتى أصبح تأثير هذه الإجراءات واضحاً للغاية[٨٢], إذ أن فسح المجال أمام السكان من قبل الدولة كان على نطاق صغير في العمل التجاري، ولذلك عملت المدن والقرى في الريف على إقامة تنظيمات إقتصادية خاصة بشكل قانوني للتعايش مع المتاجر والمصانع التي تديرها الدولة[٨٣].

ويبدو مما تقدم ان باستطاعة الفلاحين بيع فائض منتجاتهم, اذ وافقت الحكومة السوفيتية على اعادة تأسيس الزارع الفردية الصغيرة مع احتفاظها بالمبدأ القائل (الارض ملك الدولة) وإن عودة المشاريع الصناعية الصغيرة المؤممة إلى أصحابها أظهرت زيادة في الإنتاج، مما ساعد على التبادل التجاري للبضائع بين جمهوريات الإتحاد السوفيتي، واتساع التبادل السلعي بين الريف والمدينة، وتصريف المنتجات الزراعية في المدن، ومن ثم فإن عملية التجارة الحرة أدت لإنعاش المستوى الإقتصادي للفلاحين وأصحاب الأعمال الصغيرة، ودفع إقتصاد الدولة للتقدم ببطء في ظل السياسة الجديدة للإقتصاد[٨٤].

اعتمدت الحكومة في تنظيم التجارة على ثلاثة أطراف تمثلت بالتجار الخاصين والتعاونيات وأجهزة الدولة، إذ كانت هذه الأطراف في حالة من المنافسة الشديدة فيما بينها، فقد كانت التعاونيات تمارس نشاطاً مشتركاً في الجمع بين تجارة الجملة والمفرد، في حين أن الدولة مارست نشاط الجملة فقط، لاسيما وإن التجار الخاصين مارسوا نشاط تجارة المفرد، وفي بعض الأحيان تجارة الجملة[٨٥], إذ أن تحسن أوضاع

العمال وتزايد أعدادهم، بفعل التطورات السياسية للنيب بعيداً عن رؤى الشيوعية الحزبية والمساواة التي طمحت إليها سابقاً، التي يصعب التوفيق فيها مع البلشفية، والذي تمثل بكثرة الإستهلاك المفرط من قبل بعض الأثرياء ورجال الأعمال الجدد في المكون خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٤)، لكثرة استخدام الجوانب الترفيهية[٨٦].

تفوقت التجارة التعاونية وتجارة الدولة على التجارة الفردية للمدة (١٩٢٤-١٩٢٦) نتيجة التغيرات الإقتصادية بسبب تقديم قروض تعاونية وإعانات ودعم تجارة الدولة، وفرض إجراءات جباية الضرائب على التجارة الخاصة، فضلاً عن ضعف الإقتصاد، وقد وصلت عائدات الضرائب من التجارة حوالي٨٠٪ في بداية عام ١٩٢٥، على الرغم من أن نسبة ما مثله التجار من دافعي الضرائب حوالي ١/٦، وقد انخفضت عائدات الضرائب تدريجياً إلى ٧٨٪نتيجة فوائد البيع واستخدام ضريبة معدلة للحد من الإجراء التعسفي للضرائب[٨٧], إذ أن حصة القطاع الخاص في تجارة الجملة بلغت حوالي ١٨٪ في السنة المالية (١٩٢٣-١٩٢٤)، مما أكد على أنها وقعت تحت تصرف الدولة، وأما تجارة التجزئة، أي المفردة، فقد بلغت نسبة مبيعات القطاع العام فيها ٢٠٪ للمدة ذاتها، وبلغت حصة القطاع الخاص ٨٠٪[٨٨].

شجعت الدولة التداول والتبادل التجاري في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة إلا أن الفرصة الحقيقية لإيجاد جهاز قائم على التداول المعرفي والمبيعات لم تكن تستغل من قبل الدولة، لعجز بعض جوانب التخطيط الإقتصادي، ولأن قيمة العملة لم تستقر، والأسعار آخذة بالإرتفاع، وإن معدلات الضرائب لم تتمكن من إدخال إيرادات كثيرة، مما سبب في عرقلة الإزدهار الإقتصادي، فضلاً عن وجود رقابة صارمة على أنشطة الفرد وقوة عمل محدودة[٨٩].

ويتضح مما تقدم أن أنهاء الحصار على الدولة السوفيتية سهل مهمة أعادة بناء ما خربتة الحرب مما ساهم في أنتعاش التجارة الداخلية والخارجية فباشرت الدولة بتصدير المواد الاولية وبالمقابل أستوردت ما كانت تحتاج الية من الالات والمعدات التقنية المتطورة من الدول الاوربية المتفوقة صناعياً.

٣- قانون الأرض:

أ. مزارع فردية:

كانت مسألة الحرص على إنتاج المواد الغذائية ومنع توسعة الملكية العقارية الخاصة، من الأهداف الأساسية للسياسة الزراعية الجديدة في الإتحاد السوفيتي, فضلاً عن التراجع الحكومي في المزارع الجماعية التي شكلت تراجعاً زمنياً في عهد النيب بخطوة واحدة إلى الخلف في مسيرة الإقتصاد السوفييتي لمضاعفتها بخطوتين إلى الأمام، وفسح المجال للعمل بالقدرات الفردية، وتشغيل الفلاحين بالأجور بشكل محدد، وإيجاد طريقة إيجار للأراضي الزراعية بقيود قانونية من أجل إتساع مساحة الأرض المزروعة وزيادة الإنتاج الزراعي[٩٠].

شرعت سياسة النيب طبقاً لمرسوم عام ١٩٢٢ الخاص بالأرض، والعمل بحذر من تمليك المزارع الفردية، وجعل الأراضي أملاكاً عامة عائدة للدولة يحق للفلاح إستغلالها والسماح بزراعتها بصورة فردية أو جماعية، مع حظر شراء الأراضي أو بيعها أو رهنها، أو توريثها أو إهدائها، حسب ما جاء في الباب السابع والعشرين من القانون، وفسحت الحكومة السوفيتية للفلاح بترك الكومونة القديمة[٩١](The Old Commune)، كونها لم تكن ملتزمة بدعمها، وأعطت الحرية للفلاح بأن يصبح مستأجراً بطريقة فردية، واستمرار الرأسمالية الفردية تسيطر على الأراضي الزراعية حتى عام ١٩٢٨[٩٢].

فسحت السياسة الجديدة للفلاحين بامتلاكهم الأراضي للإستفادة منها واستغلالها من خلال عودة الملكية الفردية للوجود، إثر المساواة بين الرأسمالية والإشتراكية، رغم بقاء الموقع الإشتراكي متفوقاً على الرأسمالية وضمور عملية الربح الفردي[٩٣]، إذ أن السياسة الإقتصادية قُسمت إلى جزأين، رأسمالي وإشتراكي، فالجانب الإشتراكي أراد به البلاشفة السيطرة على البلاد وإضعاف الرأسمالية، وإن مرحلة القبول بالرأسمالية في السياسة الجديدة هي مرحلة إستسلام جزئي، بغية إعادة الإنتاج على نطاق واسع[٩٤].

ب. تأجير الأراضي:

منحت الحكومة السوفيتية فرصة للفلاحين من خلال إيجاد مسألة تأجير الأراضي ووضع بعض المؤسسات أو الشركات الصغيرة الصناعية وجزء من المتوسطة ليتم تأجيرها لأفراد أو تعاونيات خاصة، والسماح لعودة الملكية ورأس المال الأجنبي، وامتياز الشركات أي المؤجرة للأجانب، ولكن بكميات محدودة[٩٥].

فوضت الدولة في تموز من عام ١٩٢١ المجلس الاقتصادي الأعلى والهيئات العائدة له في الأقاليم سلطة الحق بإقامة المشروعات الصغيرة، والسماح لها بالاندماج مع المنظمات التعاونية، أو تركها تحت سلطة السوفيتات المحلية، إذا كانت ملتزمة بها، مما مكن من زيادة ايراداتها عن طريق نظام التأجير لإنعاش الصناعات الكبيرة[٩٦].

عمل إقتصاد البلاد المختلط بشكل نشط في مدة سياسة النيب على الرغم من وجود مراكز القيادة في يد الدولة، كالنظام المالي والموارد الطبيعية والسلطة السياسية والصناعات الثقيلة والنقل، مع سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، أما الصناعات الصغيرة والتجارة، فسيطر عليها رأس المال الخاص[٩٧], إذ أن مسألة تأجير الأراضي والعمل المأجور إتخذت من قبل الدولة للفلاحين لإعطائهم حرية في تطوير مزارعهم الشخصية والتخلص من القيود الحكومية المفروضة على الفلاح بعد الإنتقال إلى فرض الضريبة النقدية على الفلاحين، والحقيقة أن السياسة التي فرضتها الحكومة كانت واضحة بإنعاش القطاع الزراعي وإحداث تغيير إجتماعي، ودعم مزارع الفلاحين الفقراء العاجزين إقتصادياً عن إدامة تلك المزارع[٩٨].

تضمنت الطريقة التي أمكن من خلالها تقديم تسهيلات وخدمة واضحة للفلاحين، منح قروض للفلاحين الفقراء، والعمل على إلغاء أو تخفيض الضرائب، وتزويدهم بالبذور اللازمة لزراعة الأرض وتوفر لهم الماشية والأدوات المستخدمة في الزراعة، لكن هذه الإجراءات لم تكن تقدم إلا القليل في مساعدة الأُسر العاملة في الزراعة، وذلك لاستخدام الكثير منها، البذور المقدمة والماشية، كغذاء تكميلي لمعيشتهم، والتي كانت حصتها تقدّر بحوالي ٥٪[٩٩].

تضمنت خطة العمل الوطنية للمدة ١٩٢٤-١٩٢٥ لغرض بناء الإشتراكية، تأجير الأراضي للفلاحين بطريقة سهلة، وإعطاء صفة الشرعية لتعيين العمال الزراعيين، وتقليل نسبة الضراب الزراعية، وخفض أسعار سلع التصنيع[١٠٠]، إذ أنعشت سياسة النيب الوضع الإقتصادي للفلاحين المتوسطين، رغم أن عامة البلاد إلتمست فائدتها، وفي الوقت ذاته فرضت الحكومة قيوداً على مزارع الفلاحين الكبيرة والمزدهرة العائدة للكولاك، والعمل على إزالة فائض الأراضي منهم من أجل إعادة توزيعها لمعادلة حصص الأراضي الزراعية للفلاحين، وفي عام ١٩٢٦ كانت الأدوات المستخدمة في الزراعة، كالمحاريث الخشبية، وغيرها تشكل نسبة ٤٠٪، وكانت حوالي ثلث المزارع لم تكن تمتلك الخيول، مما حدد من مستوى الإنتاج الزراعي، أذ إن السياسة المعلنة للدولة عملت على حظر تشكيل مزارع الكولاك لقيود كبيرة، وفي السنة المالية للعام ١٩٢٦-١٩٢٧ إنخفضت حصة المنتجات الزراعية المرسلة للبيع من قبل الفلاحين وذلك لاستهلاكهم حوالي ٨٥٪ من منتجاتهم، مما أكد على إعادة زراعة الكفاف[١٠١](Subsistence farming)، لسد حاجة الفلاحين من الاطعمة الزراعية[١٠٢].

مثل منح الفلاحين فرصة لاستئجار الأرض لمدة لا تزيد عن عامين فقط، وتوظيف ما يصل لثلث العمال في عام ١٩٢٥، وإن التوفيق بين هذه السياسة والإنتقال إلى علاقات السوق خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٤) للتحول من الرأسمالية إلى الإشتراكية، أحدث إصلاحات في الإدارة الحكومية والصناعة من خلال تعزيز القطاع الإشتراكي في الصناعة، ونجاح مهمة الدولة في إيجاد صناعة مملوكة لصالحها[١٠٣].

ج. منح الأفراد رخصاً للقيام بمشروعات خاصة:

سمحت الحكومة السوفيتية للجانب الصناعي في تموز ١٩٢١ بإقامة المشاريع الفردية, و تخلت عن تأميم المشاريع التي وظفت أقل من ٢٠ عاملاً, كما خولت الشركات الاجنبية امتياز استثمار المناجم[١٠٤].

فسحت الحكومة المجال أمام رأس المال الخاص بصورة محدودة، بسبب النقص الكبير في الإنتاج الزراعي والسلع الصناعية، وقد بادرت الدولة إلى إلغاء التأميم بصورة جزئية عن المنشآت والمشاريع الصغيرة، وبذلك أخذت هذه المبادرة تنهض بإقتصاد البلاد من التدهور الذي أصابه، والبدء بتزايد الإنتاج، وكثرة تصريف البضائع، ونتيجة لشعور الخاصة بضعف الأداء الإنتاجي أمام المؤسسات الكبيرة التي عملت على تمويل السوق بالسلع, ولذلك فقد أخذت المؤسسات ذات المشاريع الخاصة الصغيرة بالتحول لمشاريع جماعية، مما أكد أن المؤسسات العائدة للدولة في المجال الإقتصادي أثبتت تفوقها، قياساً بالمؤسسات الخاصة[١٠٥]، إذ أن جانبي الزراعة والصناعة كان عليهما مهمة تحسين حياة الإنسان في المجتمع الإشتراكي، وتهيئة الظروف الملائمة والضرورية لتحول البلاد إلى دولة صناعية من الطراز الأول، بعد أن كانت متخلفة إقتصادياً[١٠٦].

أوقفت السياسة الحكومية التي جاءت بعد عام ١٩٢١ التحديث الزراعي القائم على أسس قديمة، لزوال الإستثمارات الكبيرة الخاصة بالكولاك وغيرهم من طبقتي النبلاء والبرجوازية التي وفرت في عام ١٩١٣ ما يقارب ثلاثة أرباع الإنتاج المسوّق، في حين أن كولاك النيب قد وفرت فائضاً محدوداً بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ أثر الإستهلاك العائلي والإستثمارات التي أصبحت متواضعة نتيجة إدخال المساواة في المجال الزراعي من أجل مراعاة الطبقات الفلاحية الأخرى[١٠٧].

أوضحت البيانات الحكومية أن القوة النسبية لإنتاج القطاع العام شغلت الجزء الأكبر في الإنتاج رغم فسح المجال للقطاع الخاص وإشراكه في مجالات مختلفة، فقد بلغ الإنتاج الحكومي في الجانب الصناعي للمدة (١٩٢٣-١٩٢٤) مليارين وأربعمائة مليون روبل ذهبي، فيما بلغ الإنتاج الخاص للقطاع الصناعي بما فيه الإستثمار الأجنبي بنسبة ١/٣ الإنتاج العام الحكومي، وفي العامين التاليين وصلت قيمة الإنتاج الصناعي للدولة خمس مليارات وثلاثمائة وثلاث وثلاثين مليار روبل، في حين بلغت قيمة الإنتاج في القطاع الخاص حوالي الربع من نسبة الإنتاج الحكومي[١٠٨].

ويمكن القول ان الحكومة السوفيتية لم تستطع الحياة والاستمرار على وفق مبادئها سوى لسنة واحدة وسرعان ما تخلت عن جزء برنامجها الاجتماعي, ويبدو ان التخلي عن جزء من مبادئ الثورة الاشتراكية لا يعني التجرد عن المبادئ الاشتراكية الاساسية, اذ لم يكن هناك أمام الساسة السوفييت عن الاستعانة بهذا الاسلوب الجديد للتخفيف من اعباء الدولة والازمة الاقتصادية السوفيتية, لاسيما بعد ان خلقت هذه السياسة طبقات جديدة من "اثرياء المزارع الفردية".

شكلت المدة (١٩٢٤-١٩٢٥) مرحلة الإنتعاش الإقتصادي لفعاليات النيب، وهي أفضل مرحلة عرفتها الطبقة الفلاحية في الإتحاد السوفيتي إثر تزايد الحصول على الأراضي الزراعية، وقلة الأفراد الذين لا يمتلكون أراضٍ صالحة للزراعة من الفلاحين، فضلاً عن تزايد الإستثمارات بين عامي (١٩٢١-١٩٢٧) بمقدار ٨ ملايين روبل[١٠٩]، إذ أن وفرة المحصول الزراعي في عام ١٩٢٦ دفع الحكومة إلى تخفيض أسعار الشراء للحبوب بنسبة ٢٦٪، مع اتخاذها إجراءات ضغط على المنتجين لإجبارهم على البيع للدولة، مما أدى الى زيادة في الإستهلاك وكثرة في التخزين، فضلاً عن الإنتقال لإنتاجات أقل أهمية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى مضايقة الكولاك الذين عملوا على تقليص العمل المأجور وتخفيض عمليات البذار ودفع قسماً منهم إلى تصفية مواشيه، حتى سجلت الدولة نتيجة هذه الظروف هبوطاً واضحاً في المنتجات الزراعية[١١٠].

ويبدو ان السبب المبرر لاتخاذ السياسة الاقتصادية الجديدة والتخلي عن سياسة "شيوعية الحرب" والانتقال الى انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة تمثل في كينونة الاقتصاد المتعدد الانماط وانتشار الانتاج السلعي الصغير في المرحلة الانتقالية لاسيما الاستثمارات الزراعية الصغيرة, فكان من المتعذر على الطبقة العاملة بناء الاشتراكية دون التحالف مع الفلاحين, فالسياسة الاقتصادية الجديدة رمت الى وضع قاعدة تحالف اقتصادي وسياسي من بين الطبقة العاملة والفلاحين إنجاز مهام البناء الاشتراكي وذلك بدمج الصناعات الكبيرة مع الاقتصاد الفلاحي على اساس استخدام العلاقات السلعية الثقيلة والسوق والغاء

الضريبة العينية واحلال النقدية محلها, الى جانب استخدام الاجراءات الاقتصادية الاخرى, كما استهدفت السياسة الاقتصادية الجديدة العمل على تشجيع العلاقات الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ولكن تحت ضوابط محددة وبصورة مؤقتة للافادة من هذه العلاقات في انعاش النشاط الانتاجي لصالح القطاع الاشتراكي وقطع الطريق امام امكانية تطور هذه العلاقات في الوقت المناسب.

الخاتمة:

١. ان الحكومة السوفيتية لم تستطع الحياة والاستمرار على وفق مبادئها سوى لسنة واحدة وسرعان ما تخلت عن جزء برنامجها الاجتماعي, ويبدو ان التخلي عن جزء من مبادئ الثورة الاشتراكية لا يعني التجرد عن المبادئ الاشتراكية الاساسية, اذ لم يكن هناك بعد أمام الساسة السوفييت عن الاستعانة بهذا الاسلوب الجديد للتخفيف من اعباء الدولة والازمة الاقتصادية السوفيتية, لاسيما بعد ان خلقت هذه السياسة طبقات جديدة من "اثرياء المزارع الفردية".

٢. رمت السياسة الاقتصادية الجديدة الى وضع قاعدة تحالف اقتصادي وسياسي من بين الطبقة العاملة والفلاحين إنجاز مهام البناء الاشتراكي وذلك بدمج الصناعات الكبيرة مع الاقتصاد الفلاحي على اساس استخدام العلاقات السلعية الثقيلة والسوق والغاء الضريبة العينية واحلال النقدية محلها, الى جانب استخدام الاجراءات الاقتصادية الاخرى, كما استهدفت السياسة الاقتصادية الجديدة العمل على تشجيع العلاقات الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ولكن تحت ضوابط محددة وبصورة مؤقتة للافادة من هذه العلاقات في انعاش النشاط الانتاجي لصالح القطاع الاشتراكي وقطع الطريق امام امكانية تطور هذه العلاقات في الوقت المناسب.

٣. ساهمت سياسة النيب في قلة الأفراد الذين لا يمتلكون أراضٍ صالحة للزراعة من الفلاحين، فضلاً عن تزايد الإستثمارات بين عامي (١٩٢١-١٩٢٧) بمقدار ٨ ملايين روبل، إذ أن وفرة المحصول الزراعي في عام ١٩٢٦ دفع الحكومة إلى تخفيض أسعار الشراء للحبوب بنسبة ٢٦٪، مع اتخاذها إجراءات ضغط

على المنتجين لإجبارهم على البيع للدولة، مما أدى الى زيادة في الإستهلاك وكثرة في التخزين، فضلاً عن الإنتقال لإنتاجات أقل أهمية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى مضايقة الكولاك الذين عملوا على تقليص العمل المأجور وتخفيض عمليات البذار ودفع قسماً منهم إلى تصفية مواشيه، حتى سجلت الدولة نتيجة هذه الظروف هبوطاً واضحاً في المنتجات الزراعية.

٤. مثلت سياسة النيب أنعطافاً هاماً في حياة الشعب الروسي, أذ أنها نظمت العلاقات الاقتصادية بين الصناعة الاشتراكية والانتاج الفلاحي الصغير القائم على الملكية الخاصة وضبطت العلاقات الاقتصادية على أساس التجارة التي كانت الحلقة الاساسية في مهام البناء الاقتصادي, وقد أعار مؤتمر الحزب الشيوعي عام ١٩٢٢ أهتماماً كبيراً للعلاقات التجارية الخارجية في ظل أهتمام الدول الرأسمالية بأعادة علاقاتها التجارية مع السوفييت فكان حضور الاتحاد السوفيتي الاول في المجال الاقتصادي الاوربي في مؤتمر جنوى الاقتصادي.

٥. ساهم أتباع السياسة الاقتصادية الجديدة في تعزيز العلاقات السوفيتية مع الدول الرأسمالية وأبرزها بريطانيا التي كانت رائدة في التعامل مع الحكومة السوفيتية والتي شجعت العلاقات الاقتصادية مع روسيا السوفيتية حتى تجاوزت صادرات بريطانيا الى الاتحاد السوفيتي ملايين الدولارات التي ساهمت في أنعاش التجارة الداخلية السوفيتية والذي بدوره ساعد في أنعاش الاقتصاد السوفيتي بشكل مؤثر, أذ شملت الصادرات البريطانية للسوفييت المواد الصناعية المتطورة لأسيما ما تحتاجة الزراعة والصناعة الروسية من ألات ومكائن متطورة, فضلاً عن القروض البريطانية الواسعة التي منحتها الحكومة البريطانية للأتحاد السوفيتي والتي ساهمت في تحسين الاوضاع الاقتصادية في روسيا.

الهوامش:

(١) بحر البلطيق: يعرف باسم بحر البلطيق في اللغات السلافية والبلطيقية والانكليزية واللاتينية, يعد أكبر مسطح مائي ذو مياه مسوسية بين المالحة والعذبة في العالم, يصل طولة حوالي ١٦١٠ كم وعرضة ١٩٣ كم وأقصى عمق له هو ٤٦٠ م

فقط ويوجد قرب الاراضي السويدية مساحته تضاهي ٣٧٧ ألف كم مربع, ويصل طول شواطئه لما يزيد عن ٨٠٠٠ كم, ينظر: هاني عبد القادر عمارة , الماء بين العلم والايمان , ط١, دار زهران للتوزيع والنشر, عمان – الأردن, ٢٠١١, ص٢٤٣.

(٢) بيساربيا: هي منطقة جغرافية تقع في اوربا الشرقية يحدها من الشرق نهر الدينستر (Daniester) ومن الغرب نهر بروث (pruth), كان هذا المصطلح يشير الى ما سمته الامبراطورية الروسية شرق مولدافيا التي استولت عليها بعد معاهدة بوخارست بعد الحرب الروسية العثمانية ١٨٠٦-١٨١٢ , ينظر:

Prothero Gee, Bessarabia, Library of congress, for the historical section, Ministry of foreign Affairs, Great Britain, 1920,P.106.

(3) Lestevs amuel Eckman, Soviet policy towards Jews and Israel 1917-1974, U.S.A, 1974, P.39.

(٤) الشيوعيون: هم افراد يؤمنون بان المجتمع بلا طبقات تكون فية جميع وسائل الانتاج ملكا للشعب إذ سادت المساواة الاجتماعية مع التطور المتناسق للبشرية وتنمو القوى المنتجة بفضل العلم والتقنية الجديدة وكل هذه الامور نظمت في برنامج للحزب الشيوعي في المؤتمر الثاني والعشرين وعرفت هذه الوثيقة بالشيوعية, ينظر: بونوماريوف, القاموس السياسي, ترجمة:عبد الرزاق الصافي, د.ط, دار الفارابي, بيروت, د.ت, ص١٤٦.

(5) Хуторской В.Я., История России Советская эпоха (1917- 1993), 2-е изд., ФАЗИС, Москва, 1995, С.7

(٦) بيير رونوفن, تاريخ القرن العشرين, تعريب: نور الدين حاطوم, دار الفكر الحديث, لبنان, ١٩٦٩, ص٢٠٤- ٢٠٥.

(7) Ronald Grigor Suny, The Cambridge History of Russia the twentieth Century, Volume there, first Edition, Cambridge University press, 2006, P.170.

(8) Ратковский С.Л. Худяков, История Советской России. СПб .: Издательство Лань, 2001, С.47.

(9) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.39.

(10) Ronald Griger Suny, Op.Cit, P.171.

(١١) بيير رونوفن, المصدر السابق, ص٢٠٤.

(١٢) المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي: هو المؤتمر الذي عقد من (٨-١٦) أذار من عام ١٩٢١,والذي شرع من خلالة لينين في صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي عرفت بالنيب (NEP) والاستعاضة عن المصادرة بالضريبة العينية, بعد أن أوضح لينين في حديثة للمؤتمر "أن كل شيء يجب أن يدخر لزيادة الانتاج" وقد شكلت جهود هذا المؤتمر لتذليل العقبات الاقتصادية واختيار السياسة التي تمكن الدولة من أعادة نشاطها الاقتصادي بسهولة, فضلاً عن ذلك أتخذ المؤتمر قراراً بمهام الحزب ومسألة القوميات, ينظر: لينين, ضد الجمود العقائدي والانعزالية في الحركة العمالية_مجموعة من المقالات والخطب, دار التقدم, موسكو,١٩٦٩, ص ٢٢٤.

(١٣) ج. آ. س. غرنفيل, الموسوعة التاريخية الكبرى لأحداث القرن العشرين, ترجمة ومراجعة: علي مقلد, مج١, ط١, الدار العربية للموسوعات, بيروت – لبنان, ٢٠١٢، ص٢٧٤.

(14) Ратковский С.Л., Ходяков, там же, С.48.

(15) Юрчико Валерия Сергеевна, Новая экономическая политика в Советском Союзе (1921-1925), кандидатская диссертация, Тюменский университет, 2018, С.19.

(16) Riasanovsky, Nicolas V. A., History of Russia, New York, Oxford, 1963, P.457.

(١٧) مقتبس من: أبرام مينشليغنش خافين, موجز تأريخ التصنيع في الاتحاد السوفيتي، دار التقدم، موسكو، ص٢٧.

(١٨) رأسمالية الدولة: هو مصطلح يدل في الوقت نفسة على رأسمالية تشرف عليها الدولة وتوجهها وعلى رأس المال الخاص تكون الدولة فيها المالك الرئيسي لهذه الاموال, مع تخلي السلطة السوفيتية عن تطبيق الاشتراكية والمرور بمرحلة اقتصادية تحضيرية انتقالية الى الاشتراكية عن طريق المرور بالرأسمالية, ينظر: توني كليف, رأسمالية الدولة في روسيا, ترجمة: عمر الشافعي, د.ط, مركز الدراسات الاشتراكية للنشر, مصر, ١٩٩٨, ص٩٣.

(19) Martin malia, the sovit tragedy- A History of socialism in Russia 1917-1991,printed in the United states of America, New York, 1996, P.116.

(20) Хуторской В.Я., там же, С.9.

(21) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.40.

(22) Martin malia, Op.Cit,P.117.

(23) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.42.

(24) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.43.

(٢٥) خطة غويلر: هي أول خطة لتطوير الكهرباء في روسيا وإنارتها بالكامل عن طريق مد الأسلاك وبناء محطتين فولخوف وشاتورا – بكرا، والتي أقرت عام ١٩٢٠ من قبل مؤتمر السوفيتات الثامن، وتم العمل فيها عام ١٩٢١ على شكل مراحل لغرض إنجازها والتي أكتملت خلال الخطة الخمسية الاولى في عام ١٩٣٢, يُنظر: الكسييف، كارتسوف ترويتسكي, موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي, دار التقدم, موسكو, ١٩٧٤، ص١٢٥؛ غوسيف ونعوموف، الاتحاد السوفيتي لمحة تاريخية موجزة، ترجمة: دار التقدم, دار التقدم, موسكو, ١٩٧٧, ص١٨٤.

(٢٦) التعايش السملي: أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السوفيتية الذي يعمل على خلق توازن بين نظامي الاشتراكية والرأسمالية وتثبيت حسنات النظامين، ليس بواسطة النزاع المسلح، وإنما بواسطة التنافس في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية في إطار تعاون الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة, يُنظر:

Park, Jimmy Dwain,Culture,Conflict and Coexistence American-Soviet Cultural Relations 1917-1958, The University of Oklahoma, Doctor A Dissertation, 1980, P.12.

(27) Riasanovsky, Nicolas V. A., Op.Cit, P.459.

(28) Alec Nove, An Economic History of the Usser 1917-1991, Third edition, Printed in England by Clays Ltd, st Ives Pic, 1992, P.97.

(29) Ibid, P.98.

(30) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.43.

(31) А. В. Чевардин, Россия в эпоху гражданской войны (1917-1922), Екатеринбург, Москва, С.64.

(32) Ronald Grigor Suny, Op.Cit, P.178.

(33) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.44.

(34) Alexander Baykov, The Development of the Soviet Economic System: An Essay on the Experience of planning in the U.S.S.R, Vol.5, Cambridge, 1947, P.56.

(35) Хуторской В.Я., там же, С.11.

(36) Alec Nove, Op, cit, P.110.

(٣٧) إيفان غروشيف, المسألة القومية في الإتحاد السوفيتي – تجارب وحلول، تعريب: فارس غصوب، د.ط, دار الفارابي، بيروت، د.ت, ص٩٦.

(٣٨) رجال النيب: هي التسمية تطلق على الأشخاص الذين يعملون في استثمار القطاع الخاص التجاري والصناعي في الاتحاد السوفيتي خلال مدة السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب)، ينظر:

Ryam James simon, in the Golden land. Acentury of immigration Russian and soviet Jews in America, Praeger,1997, P.48-49

(39) Riasanovsky, Nicolas V. A.,Op.Cit, P.39.

(٤٠) نجدة فتحي صفوة، بيروبيجان: التجربة السوفيتية لإنشاء وطن قومي لليهود، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٣، ص٤٠.

(٤١) جان شارل أسلان، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين – صعود الدولة (١٩١٤-١٩٣٩), ترجمة: أنطون حمصي, ج١, منشورات وزارة الثقافة السورية, دمشق, ١٩٩٨، ص٣٧.

(42) Harry W. Laidler, History of Socialism: An Historical Comparative syudy of Socialism Communism, Vtopia, Oxford, 2000, P.395.

(43) Alec Nove, Op.Cit, P.97.

(٤٤) أيات عبد الحميد مجيد, اليهود في الاتحاد السوفيتي للمدة ١٩٢٢-١٩٣٩, رسالة ماجستير, كلية التربية للبنات, جامعة البصرة, ٢٠١٥, ص٩٢.

(45) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.49.

(46) Хуторской В.Я., там же, С.12.

(47) Harry W. Laidler, Op, cit, P.396.

(48) А.С. БАРСЕНКОВ, ИСТОРИЯ РОССИИ 1917–2009, Издание третье, Аспект Пресс, Москва, 2010, С.112.

(49) J.M. Roberts, Europe (1880–1945) General History of Europe, New York, 2013, P.279.

(50) Ibid, P.281.

(51) Turin S.P., The U.S.S.R. AN Economic and Soclal Survey, first edition, London, 1944, P.158.

(52) Юрчико Валерия Сергеевна, там же, С. 18.

(٥٣) أزمة المقص: هي أزمة التباين في أسعار المنتجات الزراعية والبضائع الصناعية التي حصلت في أواخر عام ١٩٢٣، إثر تحديد أسعار منخفضة ومحددة للمحاصيل الزراعية، رغم وفرة المحصول، وتحديد أسعار مرتفعة للسلع الصناعية لدعم التصنيع، مما جعل الفلاحين غير قادرين على توفير حاجاتهم من السلع الصناعية، وتأخير القرية في دفع الضريبة للدولة, لذلك إضطرت الحكومة بتخفيض أسعار السلع الصناعية بنسبة ٢٦٪ في عام ١٩٢٤ من أجل استئناف الإنتاج بشكل عام, يُنظر:

Alexander Baykov, Op.Cit, Vol. 5, P. 57–58.

(54) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.63.

(55) Martin Malia, Op.Cit, P.119.

(56) Д.А.С., письмо От святейшего патриарха Тихона Совету Народные комиссары 13 октября 1918 г.

(57) Harry W. Laidler, Op.Cit, P.398.

(58) А.С. БАРСЕНКОВ, там же, С.113.

(59) Ronald Grigor Suny. Op.Cit, P.179.

(60) Turin S.P., Op.Cit, P.163.

(٦١) آيات عبد الحميد مجيد, المصدر السابق, ص٩١.

(62) Зариповар. К Валиолин КБ, К., История России XX века, Часть 2, 2002, С.61.

(63) Ronald Grigor Suny, Op.Cit, P.180.

(64) Lestevs amuel Eckman, Op.Cit, P.65.

(65) Тимучинати, Экономическая история России, изд 15, 2009, с. 222.

(66) Ronald Grigor Suny. Op.Cit, P.181.

(67) Тимошенати, там же, с. 223.

(68) Alan M. Ball, Russyas Last Capitalists: The Nepmen (1921-1929), California, 1990, P.21.

(٦٩) آيات عبد الحميد مجيد, المصدر السابق، ص٩٤.

(70) Alex F. Dowlah and John E. Elliott, the life and times of Soviet socialism Connecticut, 1997, P.394.

(71) Ibid, P.395.

(72) Turin S.P., Op.Cit, P.166.

(73) Хуторской В.Я., там же, С.10.

(74) В.А. Потатуров, ОТЕЧЕСТВЕННАЯ ИСТОРИЯ, Московский институт экономики, менеджмента и права, Москва, 2004, С.68.

(٧٥) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي الحديث ١٨١٥- ١٩٣٩, ط١, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, ١٩٨٢, ص ٢٤٧- ٢٤٨.

(76) Alex F. Dowlah and John E. Elliott, Op.Cit, P.394.

(77) Ратковский С.Л. Ходяков, История Советской России. СПб .: Издательство Лань, 2001, С.61.

(78) George Vernadsky, Op.Cit, P.338.

(79) Alan M. Ball, Op.Cit, P.24.

(80) Ibid, P.25.

(٨١) آيات عبد الحميد مجيد, المصدر السابق، ص٩٥.

(82) Хуторской В.Я., там же, С.13.

(83) Ronald Grigor Suny. Op.Cit, P.180.

(84)Левандовский Андрей Анатольевич и Юрий Александрович, там же, С.238.

(85)Alexander Baykov, Op.Cit, Vol. 5, P.171.

(86) Ronald Grigor Suny, Op.Cit, P.181.

(٨٧) آيات عبد الحميد مجيد, المصدر السابق، ص٩٧.

(88) Ратковский С.Л. Ходяков, там же, С.61.

(89)Turin S.P., Op.Cit, P.169.

(٩٠) نجدة فتحي صفوة, المصدر السابق، ص٣٨.

(٩١) الكومونة القديمة: تعبير يطلق على اصغر وحدة في التقسيم الاداري, وهي عبارة عن استثمار زراعي جماعي تضم عدا من الفلاحين وتقوم على الملكية المشتركة, لتوفير الاحتياجات والخدمات على نحو مشترك للعاملين فيها وان الدولة لم تكن ملتزمة فيها بل تحت اشراف كبار الفلاحين, وقد الفيت بعد ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا, ينظر: George vernadsky, Op.Cit, P.343

(٩٢) توني كليف، المصدر السابق، ص٣١.

(93) George Vernadsky. Op.Cit, P.343.

(٩٤) ج. آ. س غرنفيل, المصدر السابق، ص١٥٧.

(95) Зариповар. К Валиолин КБ, там же, С.61.

(٩٦) لجنة من أساتذة المعهد المالي بموسكو، النظام المالي السوفيتي، ترجمة: أحمد فؤاد بليع، دار الشروق، القاهرة، ص٧٥-٧٦.

(97) Тимошенати, там же,С. 239.

(98) Alan M. Ball, Op.Cit, P.24.

(99) Тимучинати, там же, с. 239.

(100) Зариповар К. Валиолин, там же,С.49.

(١٠١) زراعة الكفاف: هي الزراعة التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي ويركز فيها المزارعون على زراعة الاطعمة التي تكفيهم لاطعام انفسهم وعائلاتهم وتشتمل هذة المزرعة على مجموعة من المحاصيل والحيوانات التي تحتاجها الاسرة لاطعام واكساء نفسها خلال العام وتكون قرارات الزراعة مع اخذ النظر بما تحتاجة الاسرة خلال السنة في المرتبة الاولى واما اسعار السوق فتكون في المرتبة الثانية, ينظر: جورج فرنادسكي, تاريخ روسيا, ترجمة: سالم الزليتني, ط١, دار الكتب الوطنية, بنغازي – ليبيا, ٢٠٠٧, ص ٣٢٢.

(١٠٢) فيليب برافيس, موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي, ترجمة : جليل قطو, ط١, مطبعة النجوم, ١٩٦١, ص١١٩-١٢٠.

(103) В.А. Потатуров, там же, С.71.

(١٠٤) أفرام لوكشين, كيف تم تأميم الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي، مطبعة النجاح، د.ت, ص٢٥-٢٦.

(105) Хуторской В.Я., там же, С.12.

(106) Тимучинати, там же, С. 239.

(١٠٧) جان شارل أسلان، المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.

(108) Alexander Baykov, Op.Cit, Vol. 5. P.59.

(١٠٩) جان شارل أسلان، المصدر السابق، ص٤٦.

(110) Ronald Griger Suny. Op.Cit, P.170.

المراجع:

أولاً. الوثائق:

1. Д.А.С., письмо От святейшего патриарха Тихона Совету Народные комиссары 13 октября 1918 г.

2. S.D.F.P, Appeal From the Council of People's Commissars to the toiling masses of England, America, France, Italy and Japan on Allied Intervention in Russia, 1 August 1918, Kluchnikov & Sabanin, ii.

ثانياً. المراجع العربية والمعربة :

١. أبرام مينشليغنش خافين, موجز تأريخ التصنيع في الإتحاد السوفيتي، دار التقدم، موسكو.

٢. أفرام لوكشين, كيف تم تأميم الإقتصاد في الإتحاد السوفيتي، مطبعة النجاح، د.ت.

٣. آيات عبد الحميد مجيد, اليهود في الاتحاد السوفيتي للمدة ١٩٢٢-١٩٣٩, رسالة ماجستير, كلية التربية للبنات, جامعة البصرة, ٢٠١٥.

٤. إيفان غروشيف, المسألة القومية في الإتحاد السوفيتي – تجارب وحلول، تعريب: فارس غصوب، د.ط, دار الفارابي، بيروت، د.ت.

٥. بيير رونوفن, تاريخ القرن العشرين, تعريب: نور الدين حاطوم, دار الفكر الحديث, لبنان, ١٩٦٩.

٦. ج. آ. س. غرنفيل, الموسوعة التاريخية الكبرى لأحداث القرن العشرين, ترجمة ومراجعة: علي مقلد, مج١, ط١, الدار العربية للموسوعات, بيروت – لبنان, ٢٠١٢.

٧. جان شارل أسلان، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين – صعود الدولة (١٩١٤-١٩٣٩), ترجمة: أنطون حمصي, ج١, منشورات وزارة الثقافة السورية, دمشق, ١٩٩٨.

٨. جورج فرنادسكي, تاريخ روسيا, ترجمة: سالم الزليتني, ط١, دار الكتب الوطنية, بنغازي – ليبيا, ٢٠٠٧.

٩. بونوماريوف, القاموس السياسي, ترجمة: عبدالرزاق الصافي, د.ط, دار الفارابي, بيروت, د.ت.

١٠. توني كليف, رأسمالية الدولة في روسيا, ترجمة: عمر الشافعي, د.ط, مركز الدراسات الاشتراكية للنشر, مصر, ١٩٩٨.

١١. فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي الحديث ١٨١٥- ١٩٣٩, ط١, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, ١٩٨٢.

١٢. فيليب برافيس, موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي, ترجمة : جليل قطو, ط١, مطبعة النجوم, ١٩٦١.

١٣. الكسييف، كارتسوف ترويتسكي, موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي, دار التقدم, موسكو, ١٩٧٤.

١٤. غوسيف ونعوموف، الاتحاد السوفيتي لمحة تاريخية موجزة، ترجمة: دار التقدم, دار التقدم, موسكو, ١٩٧٧.

١٥. لجنة من أساتذة المعهد المالي بموسكو، النظام المالي السوفيتي، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، دار الشروق، القاهرة.

١٦. لينين, ضد الجمود العقائدي والانعزالية في الحركة العمالية_مجموعة من المقالات والخطب, دار التقدم, موسكو,١٩٦٩.

١٧. نجدة فتحي صفوة، بيروبيجان: التجربة السوفيتية لإنشاء وطن قومي لليهود، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٣.

١٨. هاني عبد القادر عمارة , الماء بين العلم والايمان , ط١, دار زهران للتوزيع والنشر, عمان – الأردن, ٢٠١١.

ثالثاً. المراجع الانكليزية :

1. Alan M. Ball, Russyas Last Capitalists: The Nepmen (1921-1929), California, 1990.

2. Alec Nove, An Economic History of the Usser 1917-1991, Third edition, Printed in England by Clays Ltd, st Ives Pic, 1992.

3. Alex F. Dowlah and John E. Elliott, the life and times of Soviet socialism

Alexander Baykov, The Development of the Soviet Economic System: An Essay on the Experience of planning in the U.S.S.R, Vol.5, Cambridge, 1947.

4. Harry W. Laidler, History of Socialism: An Historical Comparative syudy of Socialism Communism, Vtopia, Oxford, 2000.

5. J.M. Roberts, Europe (1880-1945) General History of Europe, New York, 2013.

6. Lestevs amuel Eckman, Soviet policy towards Jews and Israel 1917-1974, U.S.A, 1974.

7. Martin malia, the sovit tragedy- A History of socialism in Russia 1917-1991,printed in the United states of America, Newyork, 1996.

8. Park, Jimmy Dwain,Culture,Conflict and Coexistence American-Soviet Cultural Relations 1917-1958, The University of Oklahoma, Doctor A Dissertation, 1980.

9. Prothero Gee, Bessarabia, Library of congress, for the historical section, Ministry of foreign Affairs, Great Britain, 1920.

10. Ronald Grigor Suny, The Cambridge History of Russia the twentieth Century, Volume there, first Edition, Cambridge University press, 2006.

11. Ryam James simon, in the Golden land. Acentury of immigration Russian and soviet Jews in America, Praeger,1997.

12. Turin S.P., The U.S.S.R. AN Economic and Soclal Survey, first edition, London, 1944.

رابعاً. المراجع الروسية:

1. А. В. Чевардин, Россия в эпоху гражданской войны (1917–1922), Екатеринбург, Москва.

2. А.С. БАРСЕНКОВ, ИСТОРИЯ РОССИИ 1917–2009, Издание третье, Аспект Пресс, Москва, 2010.

3. В.А. Потатуров, ОТЕЧЕСТВЕННАЯ ИСТОРИЯ, Московский институт экономики, менеджмента и права, Москва, 2004.

4. Зариповар. К Валиолин КБ, К., История России XX века, Часть 2, 2002.

5. Левандовский Андрей Анатольевич и Юрий Александрович, РОССИЯ В XX ВЕКЕ, 3-е изд., Московский университет, Москва, 1999.

6. Ратковский С.Л. Ходяков, История Советской России. СПб .: Издательство Лань, 2001.

7. Тимучинати, Экономическая история России, изд 15, 2009.

8. Хуторской В.Я., История России Советская эпоха (1917- 1993), 2-е изд., ФАЗИС, Москва, 1995.

9. Юрчико Валерия Сергеевна, Новая экономическая политика в Советском Союзе (1921-1925), кандидатская диссертация, Тюменский университет, 2018, С.19. Riasanovsky, Nicolas V. A., History of Russia, New York, Oxford, 1963.